لاجئون في مأزق تونسي

المؤلفين: فالينتينا لوماليو، ريكاردو بيجي، لوكا راميلو

المترجم: ريكاردو بيجي

متظاهرون في شارع البحيرة ١، تونس العاصمة

أربعة أشهر في الشارع: ٢١٤ بين لاجئين وطالبي لجوء يطالبون بالإجلاء فورا إلى بلد آمن

شارع البيحرة ١، تونس العاصمة: منذ أكثر من شهر، احتلت مجموعة من الأشخاص المهاجرين الشارع في اعتصام مستمر ليلا نهارا. مائتان وأربعة عشر شخصًا بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء، أُجبروا على التخييم في الشارع لمدة أربعة أشهر أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). هو احتجاج سلمي للحصول على انتقالهم فوريا بطريقة قانونية إلى بلد آمن. إلا أن هذا الطلب نتيجة لظروف حياة قاسية يصفها المحتجون بأنها (أبرتهايد) وهي نظام التفرقة العنصرية وأكبر تمظهارته هي التمييز في الأجور والوفيات في العمل والشتائم العنصرية والعنف الجنسي وانتهاكات منهجية أخرى يتعرض إليها المهاجرون في البلاد

شراكة استراتيجية بين تونس وأوروبا في ملف الهجرة، بالرغم من عدم وجود قانون لجوء في البلد في شمال أفريقيا

لقد أدّى تخليد الأزمة الليبية المزمنة إلى أن تونس أصبحت أحد الشركاء الاستراتيجيين لأوروبا فيما يسمى "محاربة الهجرة غير الشرعية" وهي صيغة شاملة تدل إلى سياسات تصدير الحدود الأوروبية وذلك من خلال اتفاقيات ثنائية مع حكومات بلدان الضّفّة الجنوبيّة للمتوسّط مثل ليبيا وتونس ودول أخرى. وتتمثّل هذه السياسات في تمويل ضخم للحرس البحري في سواحل شمال أفريقيا

بهدف منع مغادرة الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية كما إيقافهم في المياه الوطنية ثم إعادتهم إلى الشّاطئ. هكذا فإنّ بلدان جنوب المتوسط، عوضا عن الاعتبار التاريخي "بوابة إفريقيا"، تحولها هذه السياسات إلى فِخاخ لمن يهرب من الحروب والأزمات في ما يسمى بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وإن الحال في دولة تونس بشع بشكل خاص. بعد أحد عشر عامًا على الثورة، تمر البلاد بأزمة نظامية مزمنة. فتدفع مستويات البطالة الخطيرة عشرات الآلاف من المواطنين التونسيين إلى الشروع في رحلة حرقة وهي الهجرة غير الشرعية بالقوارب عبر البحر الأبيض المتوسط. إلا أن هذا النوع من الهجرة الذي يسمى هجرة غير شرعية من الأحرى أن نحددها على أنها "نزعت شرعيتها"، وذلك بسبب عدم وجود تشريع للّجوء والهجرة في تونس يسهّل تنسيق التنقل والإقامة بشكل كاف

وعلى الرغم من ذلك، يعتبر المجتمع الدولي تونس دولة آمنة ولذلك أعدّ برامج إعادة توطين اللاجئين إلى دول ثالثة. **ففي الواقع في عام ٢٠٢١ لم يحصل على الانتقال وإعادة التوطين أكثر من ٧٦ شخصًا فقط وهو بنسبة ٧٥ ٪ أقل من ليبيا**

وفي هذه الحالة، فإن الأمم المتحدة ولا سيما المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، تحمل على عاتقها مسؤولية حماية طالبي اللّجوء واللاجئين في تونس ولذلك يحتج المتظاهرون في تونس إلى هذه الوكالة ذاتها.

يشارك في الاعتصام حوالي ثلاثين طفلاً يحرمون من التعليم

احتجاج سلمي تتطلب بالحماية وإعادة التوطين

يأتي المعتصمون من ثماني دول أفريقية: إريتريا والسودان وإثيوبيا وتشاد والنيجر وليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى والصومال. كما يوجد أيضا بعض عديمي الجنسية المنتميين لقبائل الصحراء الكبرى

ومن بعيد يظهر المتظاهرون كحشد متحرك من الرؤوس والأقدام والأيدي. هناك شابات وفتيان ورجال ونساء، ولافتات مكتوبة بخمس لغات، وكمية من السجاجيد والكرتونات والبطانيات المنتشرة على الأرض، ويوجد من ينام ومن يتجول ومن يتكلم بحماس ومن يتمتم ومن يهمس ومن يغني، كما هناك من يحدق في الطريق بنظرة ضائعة ومن يأكل قطعة خبز باللبن البارد

يحدثنا محمد[1]، شاب من منطقة دارفور الواقعة بجنوب غرب السودان تستمر فيها منذ سنوات إبادة جماعية ضد السكان المحليين، طالبي اللّجوء في تونس خطرة جدا. نريد الإجلاء فورا. تصرح المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنها bفيقول: "حياة اللاّجئين مسؤولة عنا، لكننا في الواقع لا تمنحنا أي حماية. إذا استطعت، فسأعود إلى ليبيا على الفور. من الأفضل أن تموت تحت ضربات الرصاص من أن نهلك ببطء"

وتظل أوروبا صامتة مع أنها قريبة جدًا. **فبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن الإخلاء ليس حقاً للمتظاهرين، لأن تونس من بين الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بحقوق اللاجئين،** إلا أنّه في ظل عدم وجود قانون لتنفيذ تلك الاتفاقية الدولية فما تزال الإجراءات الرسمية للحصول على اللّجوء طويلة ومعقدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن فرص العمل الرسمية نادرة جدا، والوصول إلى التعليم محدود، وكذلك تفتقر إمكانيات العلاج الطبي الفعال مجانيا

ويمثل الإريتريون ثاني أكبر مجموعة بعد السودانيين. يجلس البعض منهم على حافة الشارع متناولين العشاء على الفول المعلب البارد المخلوط بالهريسة والمايونيز. لقد وصلوا إلى تونس عبر السودان وليبيا حيث عانى البعض منهم من التعذيب والعنف الجنسي، ودخلوا تونس عن طريق البحر بعد غرق قاربهم في جزر قرقنة بولاية صفاقس. وأصبحت نفس المصير لمن تمكنوا غالبًا بعد ثلاث أو أربع محاولات من مغادرة ليبيا من مدن صبراتة والزاوية وزوارة وطرابلس ثم فشلت رحلتهم وتم انقاذهم أو إيقافهم في المياه الدولية أو التونسية. فغالبا ما يقوم الحرس الوطني التونسي بنقل الركاب إلى صفاقس أو قابس، حيث تبتدئ رحلة ثانية هي الرحلة في إجراءات اللّجوء اللانهائية

كما توجد من بين المتظاهرين مجموعة كبيرة من الطوارق عديمي الجنسية من الصحراء الليبية والذين حُرموا من حق المواطنة. منهم عبد الكريم مع عائلته الكبيرة وهو يروي لنا كيف وصلوا إلى تونس عبر الحدود البرية في الذهيبة، مدينة بجنوب غرب تونس، ثم طلبوا اللّجوء في تطاوين وهي مدينة أخرى في هذه المنطقة الجنوبية. وعند وصولهم إلى تونس تم سجنهم بتهمة اجتياز الحدود بدون تصريح. وتكرر أحداث السجن والتوقف من طرف الشرطة التونسية في حكايات المعتصمين وخاصّة الذين تم توقفهم بسبب بشرتهم السمراء أو السودا، ثم تم اعتقالهم في انتهاك كامل لحق الإنسان في حرية التنقل

تشارك في الاعتصام نساء من جميع الأعمار. فاطمة، سودانية، تجلس على بساط بجانب بناتها. لقد هربت من السودان في عام ٢٠١١ حتى لا تتزوج بناتها قسريا ولا يتم ختانهن. وبعد مغادرة السودان عملت في ليبيا ممرضة في عيادة خاصة لمدة أربع سنوات لكنها لم تنجح في المغادرة إلى أوروبا فقررت أن تأتي إلى ما يُعد من بين دول شمال إفريقيا الدولة الأكثر حرية وليبيراليّة وهي تونس

لقد حصلت فاطمة وبناتها على بطاقة طالب اللجؤ فوفرت لهن المفوضية شقة إيجارها مدفوع ثم ظللن ينتظرن المقابلة لتحديد وضع اللاجئ معتقدات أن كل شيء على ما يرام. لكن بعد أسابيع قليلة، طُردن عن المنزل: لإخراجنا من الدار قطعوا الماء والكهرباء، وكان علينا المغادرة

دور المفوضية

تعود قصص جميع المعتصمين إلى نقطة محددة: في نهاية يناير ٢٠٢١، تم بشكل مفاجئ طرد العديد منهم من الشقق التي كانت المفوضية قد وفرتها لهم في البداية، وذلك بسبب نقص في التمويل حسبما أفادت المفوضية. كما أن المبيتات المتوفرة للأشخاص تحت حماية المفوضية، مع أنها قادرة على إيواء عدد كبير من اللاجئين، محجوزة للأشخاص القادمين من البحر

لقد تزايد عدد الأجانب الذين هربوا إلى تونس لطلب حماية المفوضية منذ اندلاع الحرب في ليبيا في عام ٢٠١١. في عام ٢٠٢١ كان عدد الأشخاص المعنيين بالمفوّضيّة يصل إلى ٩٣٧٤ بحسب البيانات الرسمية للمنظمة. ومثل المشاركين في الاعتصام، يعاني الآلاف من المهاجرين الآخرين في تونس من عواقب وخيمة ناتجة من تناقض وجودهم الجسدي في الأراضي التونسية وعدم اعتراف بوجودهم من وجهة نظر قانونيّة

بدأت الاحتجاج في ٩ فبراير أمام مقر المفوضية في جرجيس بمحافظة مدنين الجنوبية على الحدود مع ليبيا. وفي بداية الاعتصام احتج اللاجئون وطالبوا اللجوء في جرجيس ومدنين عاصمة المحافظة على طردهم من شققهم. ثم تطورت المطالب إلى إخلاء فوري من تونس وإعادة التوطين إلى دولة آمنة

[1] كل الأسماء الموجودة في هذا النص خيالية لحماية هوية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

وبعد ثلاثة أسابيع من الاعتصام في جرجيس وفي سياق لقاء استثنائي بين رئيس المفوضية وممثلي لجنة المعتصمين، تمكنت المجموعة من أن تدخل المبنى وتبلغ مطالبها إلى لمدير مقر المفوضية الذي وعد بالحل. لكنه بعد ١٥ يوما أعلن أن المعتصمين قد استعملوا العنف في دخول المبنى فقرر إغلاق المكتب حتى ٦ مايو

في ذلك الحين توجه المتظاهرون إلى تونس لمواصلة الاعتصام لكن الشرطة أوقفتهم في الطريق وأرجعتهم إلى جرجيس. فبالاتفاق مع المفوضية، أمرت الحكومة الوطنية سلطات الشرطة بمنع المتظاهرين من الوصول إلى تونس العاصمة. كما حدثت اعتراضات غير قانونية من هذا النوع عند نقاط التفتيش في صفاقس وقابس وسوسة وهي المدن الكبرى في الطريق إلى الشمال التونسي، كما يخبرنا علي، وهو رجل من أفريقيا الوسطى، ويقول إنه احتُجز تعسفيًا لمدة ثلاثة أيام أثناء محاولته للذهاب إلى الاعتصام في تونس

حواجز وأسلاك شائكة: مقر المفوضية السامية لشؤون الاجئين في جرجيس بتونس

وبسبب هذه الاعتقالات غير القانونية، تأخر المتظاهرون في وصولهم إلى تونس العاصمة بأسبوع كامل وهم يسافرون بعدّة وسائل وطرق ومحطات، وحتى انضم آخرون من مختلف أنحاء تونس إلى الاحتجاج. وعند وصولهم إلى شارع البحيرة تم اعتقال أول ثمانية عشر متظاهرًا. إلاّ أنّه بوساطة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) قد تم إطلاق سراحهم والعودة إلى التظاهر السلمي. وبحسب تصريحات المتظاهرين، فإن الموظفين يتجنبون المدخل الرئيسي منذ أسابيع حتى الآن والاتصال الوحيد بين المعتصمين والمفوضية هو اتصال هاتفي بين أحد قادة الاعتصام وأحد مسؤولي مفوضية

على الرغم من الظروف الخطيرة التي يعيشها هؤلاء الأشخاص، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير قادرة على تنفيذ إجلائهم إلى دول ثالثة كما كما يطالبون. فتتعارض تجارب المتظاهرين السيئة في تونس مع تصريحارت المفوضية على أنها تعتبر تونس دولة تُحترم فيها الحقوق الأساسية للاجئين ويتمتع فيها طالبو اللّجوء بالخدمات الأساسية، فالدولة التونسية هي طرف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٧١. ولذلك أفادت المفوضية أنها اقترحت، منذ اليوم الأول للاعتصام، حلولاً مؤقتة لإنقاذ المهاجرين من قسوة العيش في الشارع وحتى حلولاً طويلة الأمد مثل احتمالات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. في غضون ذلك، ظروف المتظاهرين المعيشية زادت حدتها خاصة مع انتشار الأمراض الخطيرة. فيحتاج بعض الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى رعاية طبية، كما يعاني معظم البالغين من مشاكل صحية ونفسية مستمرة لا بد من علاجها الفوري

كما أصيب أحد أفراد قبيلة الطوارق في حادث طاريق على بعد ٣٠٠ متر من موقع الاعتصام الأسبوع الماضي. على الرغم من أنّه كان هناك أمل بشفائه بعد وصول إلى المستشفى إلا أن مات بعد يومين وأدّى هذا الحادث إلى تدهور أحوال المجموعة

وفي ١١ مايو ٢٠٢٢ في محاولة لتهدئة الاحتجاجات اقترحت المفوضية انتقال المهاجرين إلى مركزي إيواء جديدين بالقرب من تونس، لكن المتظاهرين لا يثقون بوعود المفوضية بتسريع إجراءات اللجوء فإنهم يعرفون أنه في الواقع لن يستطيع أحد إلا دولة ثالثة فقط أن تبدأ برنامج إعادة توطين

يمضي الوقت ولا أحد يتحمل المسؤولية عن هؤلاء الناس. فإن أصحاب المصالح السياسية الدولية هم الذين يستطيعون وقف المأساة بتغيير الاتفاقات الدولية وخاصّة تصنيف تونس دولة آمنة، لكنهم بصمتهم يتركون المهاجرين الذي نزع شرعيتهم في مأزق يستحيل التنبؤ بنهايته. وهكذا يظل هؤلاء الأشخاص محرومين عن الشرعية وبعيدا عن نظر العالم، ثم يُجبرون على البقاء في الشارع دون أن تُسمع مطالبهم. وعلى الرغم من الصعوبات المتزايدة، لا يزال التصميم على المقاومة قويا فقد صرّح عدد من المعتصمين بأنّهم لن يقبلوا أيّ حلّ إلاّ الإجلاء. مع تدهور الحالة النّفسيّة يومًا بعد يوم، يصبح احتمال العودة إلى "الجحيم" الليبي ملموسًا أكثر فأكثر فلم تكن تونس جنة مثل ما كان من المتوقع